

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وعلى قياس قول الأصحاب يكون لسيده .

قال المصنف والشارح ويحتمل أن يكون للمكاتب أيضا على قول الأصحاب الخرقى وغيره لأن السيد أعتقه برضاه فيكون قد رضى بإعطائه ماله بخلاف الأولى .

وتقدم إذا مات أو عجز أو أعتق وفي يده مال من الزكاة هل يكون لسيده أو يرد إلى ربه في باب ذكر أهل الزكاة \$ فائدتان .

إحداهما وكذا الحكم لو أعتق المكاتبه .

الثانية عتق المكاتب قيل هو إبراء مما بقي عليه .

وقيل بل هو فسخ كعتقه في الكفارة وأطلقهما في الفروع .

قوله (وإن كاتب اثنان جاريتهما ثم وطئها فلها المهر على كل واحد منهما وإن ولدت من أحدهما صارت أم ولد له) .

ومكاتبه كل نصف لسيده هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز والنظم وغيرهما .

وقدمه في المغنى والشرح والمحرر والرعايتين والحاوي الصغير والفروع والفاائق وغيرهم .

وقال القاضي لا يسرى استيلاء أحدهما إلى نصيب شريكه إلا أن يعجز فينظر حينئذ فإن كان

موسرا قوم عليه نصيب شريكه وإلا فلا .

وقوله (ويغرم لشريكه نصف قيمتها) .

هذا المذهب بلا نزاع لكن هل يغرم نصف قيمتها مكاتبه أو نصف قيمتها قنا فيه وجهان .

والصحيح من المذهب الأول قدمه في المحرر والفروع